The Impact of Foreign Aid Structure on Jordan's Economic Growth "1975-2014"

Mustafa Abdelaziz Masada[1], Bashir Khalifeh Al-Zu'bi[2]

ABSTRACT

This paper aims to examine the effect of foreign aids in their various forms and source on Jordan's economic growth during the period 1975-2014, alongside with other factors that influence the economic growth. The research adopts both analytical and descriptive approach with quantitative analysis using Fully Modified Ordinary Least Squares techniques. The study found that the impact of foreign aid on Jordan's economic growth varies depending on aids form, source, motive of submission, and the way in which they are invested.

The foreign aids continue to be one of the key pillars of the Jordanian economy especially with the continuity of the instability in Syria and Iraq, and the growing needs of refugees. Jordan also faces the risk of fluctuating foreign aids and unpredictability under global and regional economic slowdown and volatile global oil prices.

Keywords: Foreign Aid, The economics Growth in Jordan, Bilateral Aid, Soft Loans, Fully Modified Ordinary Least Squares.

1. Economics Researcher, Jordan.

2. School of Business The University of Jordan, Jordan.

✉masadhm@gmail.com

Received on 2/6/2018 and Accepted for Publication on 13/11/2018.

© 2020 DAR Publishers/TheUniversity of Jordan. All Rights Reserved.

أثر هيكل المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن "1975-2014"

مصطفى عبد العزيز مساعدة[1]، بشير خليفة الزعبي[2]

ملخص

يهدف هذا البحث إلى قياس أثر المساعدات بمختلف أشكالها ومصادرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1975-2014) إلى جانب العوامل الأخرى المساهِمة في النمو، معتمدًا على المنهج التحليلي، والوصفي، والتحليل الكمي باستخدام (Fully Modified Ordinary least Squares).وتوصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن يتفاوت حسب شكل المساعدات ومصدرها، وذلك لاختلاف خصائص كل منها ودوافع تقديمها، واختلاف طرق استثمارها محلياً، مما يترك أثارًا متباينة على النمو الاقتصادي ويعطي المجال للمفاضلة بينها.

وتشكل المساعدات الخارجية رافدًا أساسيًا للاقتصاد الأردنيمع استمرارية حالة عدم في كل من سوريا والعراق، وزيادة احتياجات اللاجئين، كما يواجه الأردن مخاطر تذبذب حجم المساعدات الخارجية وصعوبة التنبؤ بها في ظل ظروف التباطؤ الاقتصادي عالميًا وإقليميًا وتذبذب أسعار النفط العالمية.

الكلمات الدالة:برامج صندوق النقد الدولي، تقييم البرامج، الاقتصاد الأردني، التغير الهيكلي في الاقتصاد، النمو الاقتصادي.

1. المقدمـة

تشغل المساعدات الخارجية حيزًا مهمًا في الفكر الاقتصادي لكونها أحد المصادر الخارجية الضرورية للدول النامية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتقوم على تحويل الأموال والموارد من الدول الغنية والمتقدمة والمؤسسات الدولية، والإقليمية، والخاصة إلى الدول النامية. وقد تعدّدت أشكالها وأنواعها وأدواتها عبر العقود الماضية، كما تباينت دوافع تدفقها، ولم يتم التوصل إلى أطر نظرية توضح دورها في النمو الاقتصادي، وما زالت مسألة جدلية بين الاقتصاديين.

وشهد حجم المساعدات الخارجية الدولية تغيرات تبعًا لتغيرات الدورة التجارية في الدول المانحة والتغيرات في دوافع تقديمها، كما كان هناك تحيز في توزيعها على مستوى الدول والقارات،(OECD, 2015).وحظيت بالاهتمام على المستويين الدولي والوطني من خلال عقد المؤتمرات الدولية السنوية لمتابعة سبل تفعيلها وقيام كل من الدول المانحة والمتلقية بإنشاء الأطر المؤسسية لمتابعتها وإدارتها وتبني الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا يقضي بتخصيص ما نسبته 0,7 % من الدخل القومي للدول المانحة كمساعدات خارجية للدول النامية.

وتأتي مشكلة هذه الدراسة من واقع الاقتصاد الأردني وطبيعته القائمة على الاعتماد على المساعدات الخارجية، وذلك لعدة أسباب داخلية وخارجية، وتركها آثارًا مختلفة على الاقتصاد الوطني، كما يواجه الأردن مؤخرًا مخاطر تذبذب حجم المساعدات الخارجية وصعوبة التنبؤ بها في ظل ظروف التباطؤ الاقتصادي عالميًا وإقليميًا نتيجة استمرار تراجع أسعار النفط العالمية، واستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والعسكري في المنطقة، واستمرار أزمة اللجوء السوري.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر المساعدات الخارجية بصورة أكثر شمولية حسب أشكالها وأنواعها المختلفة على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1975- 2014، وذلك لاختلاف خصائص ومميزات كل منها ودوافع تقديمها وكيفية استثمارها محليا، مما يترك آثارًا مختلفة في النمو

[1]باحث اقتصادي، الأردن.
[2]كلية الأعمال، الجامعة الأردنية.
masadhm@gmail.com

تاريخ استلام البحث 2018/6/2 وتاريخ قبوله 2018/11/13.

©2020 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الاردنية. جميع الحقوق محفوظة.

الاقتصادي، ويُعطي المجال للمفاضلة بينها، وتفترض الدراسة بانه لا يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للمساعدات الخارجية (حسب أشكالها ومصادرها) على النمو الاقتصادي في الأردن.

ويأتي اختيار الفترة (1975-2014)؛ كونها شهدت تغيرات في حجم وشكل ومصادر المساعدات المقدمة للأردن تبعاً لمواقفه من القضايا السياسية في المنطقة، التي كان لها دور في تقلبات النشاط الاقتصادي بين الانتعاش والرواج وبين الكساد والتراجع.

وتم في هذه الدراسة استخدام الأُسلوب التحليلي الوصفي والقياسي لبيان أثرالمساعدات حسب أشكالها ومصادرها المختلفة على النمو، انطلاقًا من الدور الأساسي للاستثمار والعمل في النمو الاقتصادي، الذي سيكون تمويلهما من المصادر الداخلية والخارجية التي تشكل المساعدات جزءًا مهماً منها، بالاضافة لأهم المتغيرات الأخرى المؤثرة في النموالاقتصادي التي تم اختيارها ضمن العديد من الدراسات والأبحاث المختلفة. (Esterly,2003) (Fischer, 1991, 1993) (Barro, 1991), (Burnside & Dollar, 1997, 2000) واعتبار معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي(GRGDP) مؤشرًا دالًا على النمو الاقتصادي ومتغيرًا تابعًا.

ومن ثم إدخال المساعدات حسب أنواعها: (منح، أو قروض ميسرة، أو فنية)، وكذلك حسب الجهة المانحة: (الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي)،(Jeffery,2015), (Djankov et al, 2006) .

2. الإطار النظريّ للدراسة والدراسات السابقة

برر المانحون؛ تقديم المساعدات الخارجية بناء على نظريات ونماذج عدةّ ومن أشهر هذه النماذج وأقدمها نموذج الفجوتين(المحلية والخارجية) الذي وُضِعَ عام 1966 من قبل Chenery and Strout، ويظهر دور المساعدات من خلال مساهمتها في تغطية وتضييق الفجوتين عن طريق زيادة الموارد المتاحة للاستثمار وتوفير عملات أجنبية لتمويل المستوردات.

ومن أفضل وأبسط النماذج التي وضعت للتقدير الكمي للمتغيرات السابقة لتحقيق معدلات النمو المطلوبة نموذج هارود- دومار (Harod- Domar)، الذي يفترض أن جميع الموارد الخارجية (المساعدات، والقروض) تتجه نحو الاستثمار، وأن هناك علاقة ثابتة ومستقرة بين النمو والاستثمار، وقد تم استخدامه ضمن نماذج البنك الدولي لتقدير حجم المساعدات المطلوبة لتحقيق أهداف الألفية (خفض الفقر للنصف) وقُدّرت المساعدات اللازمة (40-60) مليار دولار ضمن البرمجية المالية لصندوق النقد الدولي (Easterly, 2003).

هذا وتعدّدت الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول النامية والأردن، وغطت بعضها مجموعة من الدول النامية من مختلف القارات ومستويات دخل متفاوتة(من ذوي الدخل المتوسط والمتدني)، واستخدمت مقاييس متعددة للنموّ ولفترات زمنية وعوامل مستقلة مختلفة، وأخرى تناولت دولًا منفردة، واستخدمت أساليب قياسية مختلفة، وقد كانت نتائجها متباينة بين الأثر الإيجابي والسلبي، ومن أبرز هذه الدراسات:

دراسة Jeffrey(2015) التي تناولت أثر المساعدات على النمو الاقتصادي حسب مصدرها: ثنائية، ومتعددة الأطراف، والمساعدات الإجمالية لمجموعة من الدول النامية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، وغطت الفترة 1974-2009 باستخدام البيانات المقطعية،وتوصلت الدراسة إلى أن أثر المساعدات الثنائية التي تشكل حوالي 75% من المساعدات الكلية كان إيجابياً في ظل السياسات الكلية السليمة، وأن الأثر الإيجابي للمساعدات المُتعددة ليس مشروطًا بالنظام المؤسسي المتطور، لكونها ليست قائمة على الدوافع السياسية للدول المانحة.

وأشارت دراسة Javid and Quyyum (2011) إلى أن العلاقة بين المساعدات والنمو في ظل السياسات السليمة تكون موجبة ومؤثرة، حيث تعمل المساعدات على تغطية الفجوتين (الداخلية، والخارجية) وتحفّز النمو من خلال إنشاء البنية التحتية السليمة والحصول على التكنولوجيا مما يؤدي إلى رفع الإنتاجية والاستثمار في القطاعات الإنتاجية، إضافة إلى أنها تعمل على تلبية الاستهلاك الضروري ومساندة الاقتصاد في حالة الصدمات والأزمات.

وتناولت دراسة Djankov et al (2006) الآثار المباشرة

وغير المباشرة للمساعدات على النمو وغطت الدراسة فترة 1960-1996، وتضمنت معادلة النمو العديد من المتغيرات بالإضافة إلى المساعدات، وتوصلت إلى أن أثر المساعدات سلبيّ على النمو، بينما كان أثرها إيجابيًا على الإنفاق الاستهلاكي الحكومي، لكونها تُعدّ موارد سهلة للدول المتلقية ويتم استغلالها بصورة غير فعالة وتوجه إلى النشاطات الريعية ولخدمة المصالح السياسية، ولدى قياس أثر المساعدات حسب أنواعها توصلت الدراسة إلى أن المنح تساهم في زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي ولا تؤثر في الاستثمار والنمو.

وتوصل Sachs et al(2004) في دراسته إلى أن القروض الميسّرة تحفز الاستثمار أكثر من الاستهلاك لكونها واجبة السداد؛ (جزئيًا أو كليًا)، مما يدفع باتجاه استثمارها والحصول على عائد لتغطية عبئها، وأن المنح والهبات تشجع الاستثمارات الريعية (Rent seeking)، واقترح توجيه المساعدات نحو الاستثمار وخاصة لدى القطاع الحكومي وعدم توجيهها نحو الاستهلاك.

وشكلت دراسة Easterly(2004) انتقادًا لدراسة (Burnside and Dollar, 2000) وقللت من دور المساعدات في النمو، وبينت أن أثرها هامشي وأن هناك عوامل أخرى تؤثر في النمو، وأن النتائج التي توصلت إليها دراسة (2000) Burnside and Dollar لا يمكن تعميمها (أن للمساعدات أثرًا موجبا على النمو في ظل السياسات السليمة) لأن النتائج تتغير بتغير التعاريف المستخدمة للمساعدات، أو باستخدام بيانات جديدة، أو بتكملة البيانات الناقصة في الدراسة.

وأشارت الدراسة إلى أن التركيز على نوعية المساعدات أفضل من التركيز على زيادة حجمها، وأنها تقدم لدول العالم النامي المتباينة عقائديًا، واقتصاديًا، وتاريخيًا، وأيديولوجيًا. وتتطلع لتحقيق أهداف عريضة وواسعة، ومن الأفضل أن توجه المساعدات نحو أهداف محددة مثل: القضاء على بعض الأمراض.

وتوصلت دراسة Hansen and Trap (2001) إلى أن المساعدات تعمل على حفز النمو الاقتصادي وزيادته، وهذا ليس مشروطا بالسياسات السليمة، ويكون هذا الأثر متناقصًا، والنتائج حساسة للمقدر والعوامل المستقلة الأخرى.

في ما توصلت دراسة Burnside and Dollar (2000) إلى أن أثر المساعدات على النمو بسيط، لكنه يصبح قويًا ومؤثرًا في ظل السياسات الاقتصادية السليمة، وأن المساعدات الإجمالية والثنائية لا تُمنح على أُسس اقتصادية (تبنيّ السياسات السليمة)، بينما المساعدات المُتعددة تُقدم وفق معيار تبنيّ السياسات السليمة. وأن المساعدات الثنائية ترتبط بصورة إيجابية وقوية بالاتفاق الحكومي، مما قلل من أثرها على النمو الاقتصادي، في حين لا يوجد مثل هذه العلاقة في المساعدات المُتعددة، وقد تبنت العديد من الدول- والمؤسسات المانحة- نتائج هذه الدراسة وعملت على زيادة حجم المساعدات المشروطة وذلك من خلال اعتماد معيار السياسات الاقتصادية السليمة.

وأما على المستوى المحلي فقد تناولت دراسة الحراحشة (2014) أثر المساعدات الإنمائية الرسمية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1990-2011) باستخدام التحليل القياسي (Granger Causlily and vector error correction model VECM)، وتوصل الباحث إلى أن المساعدات ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي ذي دلالة احصائية في المدى القصير، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وإنما يوجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات الداخلة في النموذج. أما دراسة Malawi(2013) التي تناولت الأثر الإنتاجي للمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن للفترة 1970-2007 مستخدمًا نموذج (ARDl) وتوصلت الدراسة إلى أن أثر كل من المساعدات والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على الناتج المحلي الإجمالي كان إيجابيًا ومقبولًا إحصائيًا في الفترة الطويلة، في حين لم تكن هذه النتيجة حاسمة في الفترة القصيرة.

وتوصل صادق (2010) في دراسته إلى أن المساعدات الرسمية تؤدي دورًا مهمًا في كل من الاقتصاد الأردني والمصري، من خلال بناء نموذج اقتصادي كلي بسيط، وتوصل الباحث إلى ان مقابل كل دولار من المساعدات يزداد الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (1,18) و(1,47) دولار في الأردن ومصر على التوالي، وتتأثر المتغيرات الكلية مثل الاستهلاك والاستثمار إيجابيا من خلال تدفق المساعدات لكلا

البلدين. وقام Abou Al Foul (2008) بدراسة العلاقة طويلة الأجل بين نصيب الفرد من المساعدات والنمو الاقتصادي في كل من مصر للفترة 1960-2005، والأردن للفترة 1965-2005 باستخدام منهجية بيرسون للتكامل المشترك، وتوصل إلى أن هناك علاقه طويلة الأجل في حالة الأردن، بينما لا توجد في حالة مصر، وأن اختبار جرانجر للسببية بيّن أن هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين المساعدات وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الأردن، أما في حالة مصر فإن النتائج لا تؤيد الاختبار.

كما بينت نتائج التحليل القياسي في دراسة الرفاعي (2006) أن هناك تأثيرًا إيجابيًا للمساعدات على النمو الاقتصادي في الأردن في التباطؤ الأول والتباطؤ الثاني، وأن المديونية الخارجية تؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي في التباطؤ الأول، وتأثيرًا إيجابيًا في التباطؤ الثاني.

بينت دراسة Saif & Omet (2005) أن المساعدات لا تؤثر على كل من الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي، والعبء الضريبي، والإيرادات العامة للحكومة، ويمكن أن يكون لها أثر على الاقتراض الحكومي من السوق المحلي، وطالما أنه لا يوجد لها أثرعلى الإيرادات الحكومية، فإن هذا يدل على أن (المساعدات والإيرادات) لا يحل أحدهما محل الآخر.(are not really substitute forms of finance) وذلك باستخدام نموذج (Var) للتحليل الإحصائي خلال الفترة (1975– 2004).

وتسعى الدراسة إلى بيان أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1975-2014 بصورة أكثر شمولية من خلال تحليل أثرها وفقاً لأشكالها ومصادرها المختلفة وعدم الاكتفاء بدراسة أثرها الاجمالي (كما هو الحال في الدراسات الاخرى، حسب إطلاع الباحث). حيث ان الانواع والاشكال المختلفة من المساعدات لها أثارًا مختلفة على النموالاقتصادي، وان الاخذ بالمساعدات الاجمالية قد يعطي نتائج غير دقيقة.

3.تطور حجم المساعدات الخارجية للأردن وأثرها في النمو الاقتصادي

يتلقى الأردن المساعدات من مختلف الأنواع والأشكال ومن مصادرها العربية والأجنبية (الثنائية منها والمتعددة) بالإضافة للمساعدات العينية (القمح والنفط) ومن أبرزها:

3-1المنح: تقدم كدعم مباشر لخزينة الدولة للإنفاق على المشاريع والبرامج التنموّية الواردة في قانون الموازنة، أو يتم رصدها كمخصصات إضافية ضمن الموازنة العامة لموازنات الوزارات التي ستقوم بتنفيذ مشاريع قطاعية، (وزارة التخطيط، تقارير المساعدات الخارجية، 2015). وهي غير قابلة للسداد، وتساهم في الحد من العجز في الموازنة العامة، الذي يُعد من الاهداف الأساسية للحكومة.

3-2القروض الميسّرة: يتم التعاقد عليها بهدف توفير التمويل اللازم لعدد من المشاريع التنموية ذات الأولوية، أو لدعم الموازنة العامة، وتمتاز القروض الميسّرة المقدّمة للأردن في إنخفاض أسعار الفائدة التي تتراوح ما بين (صفر - 5%) وطول فترة السداد وفترة السماح، ويصل عنصر المنحة فيها إلى 50% تقريبا، ويحصل الأردن على استثناءات ومميزات إضافية للحصول على القروض الميسّرة ضمن مبادرة آلية التمويل الميسّر العالمي مما يخفّض كلفة الإقراض ويعزز النمو، (وزارة التخطيط، تقاريرالمساعدات الخارجية، 2015).

3-3المساعدات الفنيّة: تأخذ المساعدات الفنيّة المقدمة للأردن أشكالًا متنوعة وتقدم بموجب اتفاقيات بين الجهات المانحة والمؤسسات الأردنيّة، وتكون على شكل برامج وآليات محددة ذات أهداف واضحة وتستهدف فئات معينة. وتُعدّ أحد الأشكال المهمة للمساعدات لكونها تساهم في تطوير القوى العاملة من خلال التعليم والتدريب، إضافةً إلى زيادة الاستثمار والتكوين الرأسمالي المادي من خلال تقديم الآلات والمعدات التي تساهم في رفع الطاقات الإنتاجية للمؤسسات والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة(Riddel, 2014).

3-4المساعدات الخارجيّة للأردن حسب الجهات المانحة

يحصل الأردن على الجزء الأكبر من المساعدات من بعض المانحين الرئيسيين (أمريكا، والاتحاد الأوروبي، واليابان) التي يرتبط بعلاقات تاريخية معها ويتلقى مساعدات منها منذ فترة طويلة، وعلى اشكال وانواع مختلفة، وتقدمها بموجب إتفاقيات ثنائية وتتميز بالاستقرار، وتتوزع على مختلف المحافظات الأردنية، وتغطي مختلف القطاعات

الاقتصادية، والخدمية، والاجتماعية.

حيث تقدم امريكا مساعدتها بموجب مذكرات تفاهم يتم توقيعها بين الحكومتين وتمتد لسنوات عدة، وتعد أمريكا المانح الرئيس للاردن، وتقدر قيمتها (الاقتصادية والعسكرية) للفترة (1950-2015) حوالي (15,8) مليار دولار(Sharp, 2015).

بينما يقدم الاتحاد الاوروبي المساعدات للأردن بموجب اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطية التي دخلت حيز التنفيذ في عام 2002، وسياسة الجوار الأوروبي التي وضعهاالاتحادفي عام 2004 (صياموآخرون، 2005).التي يتم تنفيذها من خلال خطط وبرامج عمل (برامج التوأمة، وأداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي(TAIEX)، وأداة الاستثمار والشراكة، ووثيقة الشراكة بين الأردن والاتحاد (2016-2020)، وتحدد قيمة وشكل المنح، وفترة البرنامج وآليات الصرف

في حين تقدم اليابان المساعدات للأردن منذ عام 1974. وتقدر إجمالي مساعداتها لغاية عام 2014 حوالي (3,8) مليار دولار بالإضافة إلى إيفاد (1400) خبير ومتطوع للأردن، وتدريب (2200) متدرب من الكوادر الأردنيّة (JICA, 2014).

يُلاحظ من خلال تتبع حجم المساعدات الإنمائية ومعدلات النمو خلال عقدي السبعينيات، والثمانينيات بأن هناك انسجامًا وتناغمًا بينهما حيث تحققت معدلات نموّ مرتفعة خلال السبعينيات ورافقتها زيادة في حجم المساعدات (خاصة العربية منها على أثر الطفرة النفطية في عام 1973و1979) ولدى تراجعها في الثمانينيات شهد الاقتصاد الوطنيّ تباطؤًا وركودًا، مما يشير إلى أن للمساعدات دورًا إيجابيًا – بالإضافة إلى عوامل أخرى- في حفز النمو الاقتصادي.

وشهدت المساعداتالمقدمة للأردن تحولًا في محتواها وأهدافها تبعًا للظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة العربيّة، حيث تم حرمان الأردن من المساعدات العربيّة بسبب موقفه من أزمة الخليج (1990-1991) في حين تم زيادة المساعدات الاجنبية. وبلغت المساعدات الرسمية المتدفقة إلى الأردن كحدٍ أقصى بلغ (938,7) مليون دينارًا في عام 2003، وجاءت هذه القفزة للظروف الاستثنائية المترتبة على احتلال العراق وتوقف العمل في البرتوكول التجاري بين الأردن والعراق (صادق،2010)،وتعويض الأردن عن الاثار السلبية المترتبة على ذلك، حيث ارتفع معدل النمو من3 ,9في العام 2003 الى1 ,9 في العام 2004 كما في الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)

معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي المحلي الحقيقي وتطور صافي المساعدات الإنمائية الرسمية.

السنه	[1]GRGDP	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية[2]	السنه	[1]GRGDP	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية[2]
1975		156.786	1995	0.058243	377.32
1976	0.166236	189.729	1996	-0.02267	358.885
1977	0.064101	144.78	1997	0.015701	334.572
1978	0.074021	143.814	1998	0.059139	292.015
1979	0.081762	437.364	1999	0.024024	307.088
1980	0.068935	467.953	2000	0.031201	391.326
1981	0.152687	411.417	2001	0.042635	318.189
1982	0.061616	317.756	2002	0.048133	398.71
1983	0.030904	309.295	2003	0.039271	938.666
1984	0.027346	268.972	2004	0.091295	427.061
1985	0.003658	238.898	2005	0.065618	501.583

السنه	GRGDP[1]	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية[2]	السنه	GRGDP[1]	صافي المساعدات الإنمائية الرسمية[2]
1986	0.13702	220.573	2006	0.125652	405.38
1987	0.022769	218.19	2007	0.085375	453.283
1988	-0.03739	177.952	2008	0.128067	522.592
1989	-0.17837	193.639	2009	0.091902	524.341
1990	-0.02012	629.618	2010	0.05591	673.69
1991	-0.0102	638.261	2011	0.047731	687.663
1992	0.174675	288.673	2012	0.026368	819.61
1993	0.041163	214.198	2013	0.035884	993.421
1994	0.082797	259.965	2014	0.036431	1911.523

المصدر: (1) البنك المركزي الأردني، قاعدة البيانات الإحصائية، تقارير سنوية(سنوات مختلفة)

(2) الموقع الالكتروني للبنك الدولي https:// data,albankaldawali.org.country.indicator,dec/2016

تم تحويل قيم المتغيرات إلى الدينار الأردني من قبل الباحث.

وأحدث الربيع العربي تحولًا في أهداف وأشكال المساعدات المقدمة للأردن، حيث أدت إلى زيادتها، ممثلة في المنحة الخليجية البالغة (5 مليار دولار) على مدى أربع سنوات من (2011-2015)، (وزارة التخطيط، المنحة الخليجية، 2012) وزيادة حجم المساعدات الأمريكية للأردن لتصل إلى حوالي مليار دولار سنويًا بموجب مذكرات التفاهم الموقعة مع الحكومة الأمريكية (2009-2015 و2015-2017)، (Sharp,2016) حيث أخذت المساعدات والمعونات الرسميّة بالتصاعد المستمر منذ عام 2010 لتقفز من حوالي (819,6) مليون دينار في عام 2012 إلى حوالي (1911,5) مليون دينار في عام 2014، كما في الشكل رقم (1)

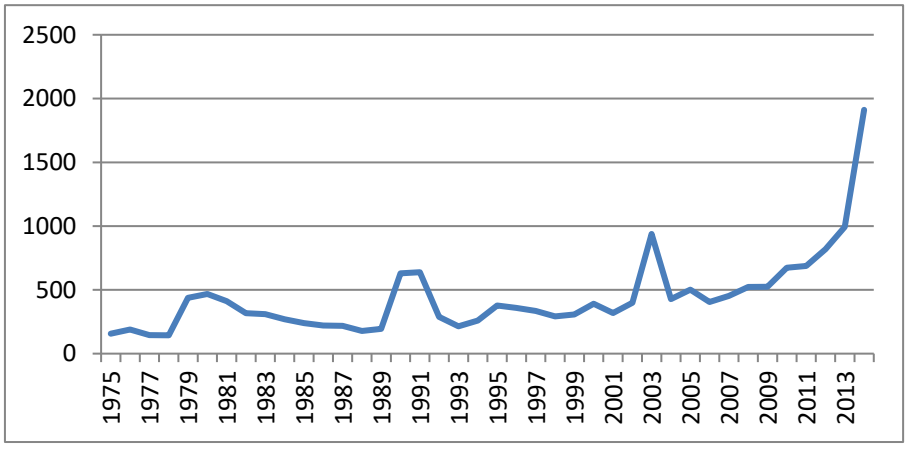

الشكل(1)تطوّر حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة للاردن (1975-2014)

المصدر:حساب الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول رقم(1)

ولولا هذه الأزمات ما حصل الأردن على مساعدات بهذا الحجم، في حين كانت معدلات النمو الاقتصادي متواضعة وضمن المسار البطئ وتماثل معدلات النمو المسجلة في دول المنطقة، وبلغت في المتوسط حوالي 3% خلال تلك الفترة كما في الشكل(2)، حيث ركزت المساعدات المقدمة للأردن على الجوانب الإنسانية والموجهة؛ نحو تلبية متطلبات اللاجئين السوريين (الذين يقدر عددهم حوالي 1,3مليون لاجىء) ووفقًا لخطة الاستجابة التي وضعتها الحكومة الأردنيّة، والعقد مع الأردن التي تم الاتفاق عليها في مؤتمر المانحين في لندن (شباط 2016) علماً بأن حجمها لم يكن يتناسب مع حجم الأعباء والمسؤوليات الملقاة على كاهل الاقتصاد الأردني.

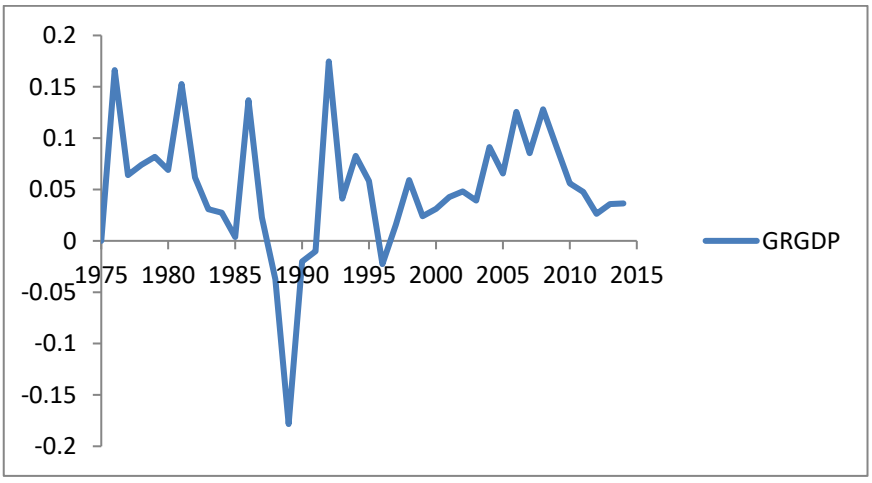

الشكل(2)
معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (1975-2014)
المصدر:حساب الباحث استناداً إلى البيانات الواردة في الجدول رقم(1)

4.التحليل القياسي لأثر المساعدات على النمو الاقتصادي

تم توظيف المنهج التحليلي القياسي واستخدام الأساليب والاختبارات الإحصائية المناسبة، لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج غير زائفة، واستندت الدراسة على دالة الإنتاج كوب- دوجلاس في المدى الطويل، كما تم إضافة مجموعة من المتغيرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة وهي بقيمها الحقيقية (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي بالمليون دينار أردني، باستثناء عدد العاملين الذي تم أخذ معدل النمو في عدد المشتغلين) وذلك من أجل دراسة آثار هذه المتغيرات على النمو الاقتصادي مقاسًا بمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مع التركيز على المساعدات الخارجية (موضوع الدراسة) وتم الحصول على البيانات من الموقع الالكتروني للبنك المركزي الأردني والبنك الدولي وهي على النحو الاتي:

أ- النمو الاقتصادي(GRGDP): جرى قياس هذا المتغير من خلال معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأردني، الذي يعد المؤشر الرئيس للنمو الاقتصادي، وجرى قياسه من خلال قسمة الناتج المحلي الاجمالي الاسمي (GDP) على مؤشر أسعار المستهلك (Consumer price index CPI) سنة الاساس 2000، للحصول على الناتج المحلي بالاسعار الحقيقية،ومن ثم احتساب معدل النمو وفقًاللصيغة الاتية:

$$GRGDP = \frac{RGDP_t - RGDP_{t-1}}{RGDP_{t-1}}$$

ب- التكوين الرأسمالي الإجمالي(DIt): هو الإنفاق على السلع الرأسمالية الثابتة مضافًا إليه التغير في المخزون، ويموّل التكوين الرأسمالي الإجمالي من خلال الادخار المتاح

الإجمالي وصافي التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي وصافي الاقتراض من العالم الخارجي.

ج- الانفتاح الاقتصادي(TRt): يمثل حجم التجارة الخارجية الأردنية الذي تم قياسه من خلال حاصل جمع الصادرات والمستوردات مقسوماًعلى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي.

د- القروض الخارجية(LONt): تم إعتماد أرصدة الدين الخارجي العام المضمون من قبل الحكومة، الدين المستحق والمنصرف بالاسعار الجارية، ويشمل الالتزامات الخارجية طويلة الاجل على القطاع العام بما في ذلك الحكومة الوطنية والهيئات العامة المستقلة، كما يشمل الالتزامات الخارجية على مدنيين من القطاع الخاص يكون سدادها مضمونا من جهة عامة.

ه- الاستثمار الأجنبي المباشر(FDIt): وهو صافي التدفقات الأجنبية المباشرة الداخلة للاقتصاد الأردني، وذلك حسب تعريف صندوق النقد الدولي (IMF) القائم على شرط امتلاك المستثمر10% او أكثر من أسهم راسمال أحد المؤسسات في البلد المضيف على ان ترتبط هذة الملكية بالقدرة على التاثير في إدارة المؤسسة.

و- عدد العاملين(GLt): سوف تعتمد الدراسة على معدل النمو في إجمالي عدد المشتغلين.

ح- المساعدات الخارجية الكلية(AIDt): وهي صافي المساعدات الإنمائية الرسمية والمعونات الرسمية المتلقاة) ODA) ويشمل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية على مدفوعات القروض بشروط ميسرة (غير شاملة مدفوعات سداد الأصل)، والمنح المقدمة من مؤسسات رسمية أعضاء لجنة المساعدات الإنمائية، ومن مؤسسات مُتعدّدة الأطراف، ومن بلدان غير أعضاء في اللجنة من أجل حفز النمو الاقتصادي والرفاهية في الدول المتلقية للمساعدات.

ك- المنح(GRt): وقد تم الأخذ بقيمة المساعدات المقدمة لدعم الموازنة العامة للحكومة المركزية.

ل- القروض الميسّرة(LOFt): وتشمل أرصدة الديون بشروط ميسرة (دين مستحق ومنصرف) - وفق تعريف لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) - التي تعرفها بأنها قروض ذات عنصر منحة يبلغ 25 % أو أكثر، ويتم خصمها بمعدل 10%.

م- منح التعاون الفني (ميزان المدفوعات GRT): تتضمن منح التعاون الفني القائمة بذاتها التي ترمي إلى تمويل نقل المهارات الفنية والإدارية أو التكنولوجيا بهدف بناء القدرات الوطنية العامة دون إشارة لأية مشروعات استثمار محددة.

ن- المساعدات الثنائية (حسب مصادرها): تم التعبير عنها في صافي تدفقات المعونة الثنائية من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية من بعض الدول المانحة للأردن وهي دول (الولايات المتحدة الامريكية(AIDUSAt)، واليابان(AIDJAt)، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي (AIDEOt)).

بحيث أصبح النموذج على الشكل الآتي:

$$GRGDP=Bo+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4AIDt+B5LONt+B6TRt+Et \quad ....(1)$$

وهذا النموذج المستخدم في العديد من الدراسات والابحاث منها: (Burnside & Dollar, 2000), (Jeffrey, 2015)

حيث أن:

Bt: المعاملات التي تمثل مقدار أثرالمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

Et: تمثل حد الخطأ العشوائي، ويفترض أنها تتوزع توزيعًا طبيعًا بوسط حسابي يساوي صفر وتباين ثابت، إضافة إلى عدم ارتباط قيم الخطأ في الفترات الزمنية المختلفة.

كخطوة ثانية من أجل إظهار أثر المساعدات الخارجية بمزيدٍ من التفصيل، تم أخذ مكونات المساعدات الخارجية (منح، ومنح التعاون الفني، والقروض الميسرة) وإدخالها في النموذج القياسي بدلًا من المساعدات الكلية، لقياس أهمية كل منها على الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال النموذج القياسي الآتي:

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4GRt+B5GRTt+B6LOFt+ B7TRt+Et \quad .....(2)$$

كما تم إعادة تقدير النموذج القياسي باستخدام مكونات المساعدات حسب المصدر لأهم المانحين للأردن وهم (أمريكا، ومؤسسات الاتحاد الأوروبي، واليابان)، وحسب الصيغة الآتية:

$$GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4LONt+B5TRt$$

+B6AIDUA+B7AIDJAt+B8AIDEOt+Et ...(3)

ثم تقدير النموذج باستخدام مجموع المساعدات من تلك الدول كمتغير مستقل (AIDSURt) وحسب الصيغة الآتية:

GRGDP=B0+B1GLt+B2DIt+B3FDIt+B4AIDSURt+B5 LONt+B6TRt+ Et …(4)

4-1استقرار السلاسل الزمنية

ومن أجل اختيار المنهجية المناسبة لعملية التقدير تبنت الدراسة مجموعة من الاختبارات الإحصائية، وأهمها اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النماذج القياسية الأمرالذي تطلب إجراء اختبار جذر الوحدة (The unit root test)، لاختبار مدى استقرار أو سكون السلسلة من أجل تحديد النموذج المناسب لتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة لتفادي الحصول على نتائج زائفة (Spurious) ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام اختبار ديكي- فولر الموسع (Augmented Dickey-Fuller (ADF)) الذي يأخذ الصيغة الاتية:

$$\Delta Y_t = A_1 + A_2 T + \alpha Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{\rho} \lambda_i \Delta Y_{t-i} + e_t \ldots\ldots\ldots(5)$$

حيث تعبر Y عن متغيرات الدراسة في السنة t، وet حد الخطأ، وتشير ρ إلى عدد فترات التباطؤ الكافية لإلغاء الارتباط الذاتي الذي تم تحديدها حسب معيار (AIC) Akaike Information Criteria ومعيار (SC) Schwars Criteria، A1 الحد الثابت، T المتجه الزمني (Trend)، A2 معامل المتجه الزمني. كما سيتم اختبار (ADF) باستخدام الحد الثابت (Intercept) مرة، والمتجه الزمني (Trend) مرة أخرى، أو بدونهما (none) وذلك حسب طبيعة البيانات (Gujarati, 2004).

ويشير الجدول رقم (2) إلى نتائج اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار (ADF).

الجدول رقم (2):نتائج اختبار الاستقرار

المتغير	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	فترة التباطؤ	درجة الاستقرار	مستوى الدلالة
GRGDPt	-4.34	-3.61	0	المستوى***	1%
DIt	-4.47	-2.62	1	الفرق الأول*	1%
FDIt	-6.60	-2.63	0	الفرق الاول*	1%
LONt	-4.27	-2.63	2	الفرق الاول*	1%
TRt	-5.34	-2.62	1	الفرق الاول*	1%
GLt	-5.29	-3.61	0	المستوى***	1%
AIDt	-3.89	-3.53	1	المستوى**	5%
AIDJA	-3.60	-3.61	0	المستوى***	1%
AIDUSA	-3.71	-3.61	0	المستوى***	1%
AIDEO	-5.25	-3.61	0	المستوى***	1%
LOFt	-2.29	-1.95	2	الفرق الاول*	5%
GRATt	-3.01	-2.63	2	الفرق الأول*	1%
GRt	-3.69	-3.61	0	المستوى***	1%
AIDSUt	-4.29	-3.61	0	المستوى***	1%

*- بدون الحد الثابت والمتجه الزمني، **- مع الحد الثابت والمتجه الزمني، ***- مع الحد الثابت.

المصدر :إعداد الباحث باستخدام برمجية EViews7

الذي يبين أن المتغيرات أصبحت مستقرة إما على المستوى وإما على الفرق الأول، وهنا نستطيع اخذ الفرق الأول أثناء التحليل، وتكون المعلومات المقدرة معبرة عن النمو لكن نفقد العلاقة طويلة الأجل. وللمحافظة على العلاقة طويلة الأجل يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا fully modified ordinary least squares (FM-OLS) التي قُدمت من قبل Philips وHansen عام 1990 لكن بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النماذج القياسية، وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الاعتماد المتداخل (Endogeneity)، بين السلاسل الزمنية، وذلك من خلال تعديل المتغير التابع وحد الخطأ، على النحو الآتي:

$$\hat{y}_{1t}^{+} = y_{1t} - \hat{w}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta X_{2t}$$

و

$$\hat{u}_{1t}^{+} = u_{1t} - \hat{w}_{12}\hat{\Omega}_{11}\Delta X_{2t}.$$

كما تعالج مشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation) من خلال التعديل $\hat{\delta}^{+} = \sum_{1k=0}^{\infty}(u_{1k}^{+}u_{21}^{/})$، وبذلك يكون تقدير المعلمات بطريقة المربعات الصغرى المصححة كليا مراعياً للتعديلين السابقين، حيث يتم تقدير المعلمات وفقا للصيغة $\hat{\beta} = (X_2^{/}X_2)^{-1}(X_2^{/}\hat{y}_{1t}^{+} - T\hat{\delta}^{+})$ (Hong and Wagner, 2011)، و(Vogelsang and Wagner, 2014).

وكذلك تقوم هذه الطريقة بتقدير معادلة واحدة (Single equation estimation technique)، بخلاف نموذج تصحيح الخطأ، علماً بأن هذه الطريقة تراعي عدم سكون بيانات السلاسل الزمنية عند نفس المستوى لمتغيرات النموذج المقدر، ولا تتطلب أخذ الفرق الأول أو الثاني إذا تبين أن هناك تكاملا مشتركا بين متغيرات المعادلة المطلوبة مما يحافظ على العلاقة طويلة الأجل (Vogelsang and Wagner, 2014).

4-2اختبار التكامل المشترك

إذا وُجد أن هناك تكاملًا مشتركًا بين المتغيرات فإنه يمكننا التنبؤ بوجود علاقة مستقرة في الأجل الطويل، ويعتمد اختبار التكامل المشترك على الفرض الصفري القائل بوجود (r)، أو أقل من متجهات التكامل المشترك، ولتحديد أي من هذه المتجهات يمثل علاقة تكامل مشترك ذات دلالة إحصائية، فإنه سيتم استخدام الاختبارات الآتية:

1) Trace Test: $\rho_{trace} = -T\sum_{i=r+1}^{k}\ln(1-\lambda_i)$

2) Maximal Eigenvalue Test: $\rho_{\max} = -T\ln(1-\lambda_{r+1})$

حيث T عدد المشاهدات، k عدد المتغيرات وλ قيم أيجن العظمى المحسوبة، r عدد متجهات التكامل المشترك، ولان النتائج المستخرجة حساسة لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ فانه تم استخدام الاختبار المسمى VAR Lag Order Selection Criteria، الذي أشار إلى أن فترات التباطؤ المناسبة لجميع المعادلات تتراوح بين (1) و(2) وذلك بناءً على جميع المعايير المدرجة في الاختبار، وهذا ما تم تطبيقه بالفعل في اختبارات التكامل المشترك لمعادلات الدراسة (Gujarati, 2004)، وكانت نتائج اختبارات التكامل المشترك للمعادلات أعلاه على النحو الآتي.

الجدول رقم (3)

نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (1)

Eigenvalue	إحصائية الأثر		إحصائية القيمة العظمى		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.82	188.43	125.61	63.67	46.23	$r = 0$
0.78	124.75	95.75	56.57	40.07	$r \leq 1$
0.59	68.18	69.81	33.83	33.87	$r \leq 2$
0.46	34.35	47.85	23.19	27.58	$r \leq 3$
0.18	11.15	29.79	7.62	21.13	$r \leq 4$
0.086	3.53	15.49	3.36	14.26	$r \leq 5$
0.004	0.165	3.84	0.165	3.84	$r \leq 6$

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برمجية EViews7

الجدول رقم (4)
نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (2)

Eigenvalue	Trace test		Max-eigen		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.88	269.36	159.52	81.63	52.36	$r=0$
0.80	187.74	125.61	59.92	46.23	$r\leq 1$
0.72	127.81	95.75	47.42	40.07	$r\leq 2$
0.67	80.39	69.81	42.07	33.87	$r\leq 3$
0.49	38.31	47.85	25.5	27.58	$r\leq 4$
0.21	12.80	29.79	9.15	21.13	$r\leq 5$
0.09	3.64	15.49	3.49	14.26	$r\leq 6$
0.00	0.15	3.84	0.15	3.84	$r\leq 7$

المصدر :إعدادالباحث باستخدام برمجية EViews7

الجدول رقم (5)
نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (3)

Eigenvalue	Trace test		Max-eigen		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.90	206.86	125.62	86.32	46.23	$r=0$
0.74	120.54	95.75	49.9	40.07	$r\leq 1$
0.61	70.63	69.82	35.06	33.87	$r\leq 2$
0.39	35.56	47.86	18.37	27.58	$r\leq 3$
0.23	17.19	29.8	9.67	21.13	$r\leq 4$
0.18	7.51	15.5	7.48	14.26	$r\leq 5$
0.000	0.025	3.84	0.025	3.84	$r\leq 6$

المصدر :إعدادالباحث باستخدام برمجية EViews7

الجدول رقم (6)
نتائج اختبار التكامل المشترك للمعادلة رقم (4)

Eigenvalue	Trace test		Max-eigen		الفرضية الصفرية
	Trace Stat.	Critical value 5%	Max-Eigen Stat.	Critical value 5%	
0.999	545.68	197.37	257.11	58.43	$r=0$
0.931	288.57	159.52	98.99	52.36	$r\leq 1$
0.846	189.57	125.61	69.26	46.23	$r\leq 2$
0.775	120.31	95.75	55.25	40.07	$r\leq 3$
0.525	65.05	69.81	27.58	33.87	$r\leq 4$
0.450	37.47	47.85	22.13	27.58	$r\leq 5$
0.21	15.33	29.79	9.15	21.13	$r\leq 6$
0.14	6.18	15.49	5.86	14.26	$r\leq 7$
0.00	0.32	3.84	0.32	3.84	$r\leq 8$

المصدر :إعداد الباحث باستخدام برمجية EViews7

وتوضح الجداول أعلاه نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات المعادلات رقم (4,3,2,1) عند مستوى معنوية 5% حسب اختبار max واختبار Trace، حيث تبين وجود متجهين للتكامل المشترك بين متغيرات المعادلة (1)، ووجود أربعة متجهات بين متغيرات المعادلة (2)، وثلاثة متجهات في المعادلة (3)، واربعة متجهات للتكامل المشترك بين متغيرات المعادلة (4) (كما هو مبين في الجداول 3،4،5،6) وبذلك يمكن تطبيق تقدير FM-OLS لتحديد العلاقة بين متغيرات هذه المعادلات.

4-3تقدير المعادلات:

4-3-1 المعادلة رقم (1):

بعد تقدير المعادلة باستخدام FM-OLD كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول (7):

الجدول رقم (7)
نتائج تقدير المعادلة رقم (1) باستخدام طريقة FM-OLS (2014-1975)

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	القيم التائية	مستوى المعنوية الإحصائية
C	-0.002	-0.17	5%
DIt	0.07	2.07	5%
FDIt	0.44	8.81	5%
GLt	0.51	14.11	5%
AIDt	0.13	6.1	5%
LONt	-0.05	-12.42	5%
TRt	0.032	1.56	5%
R-Squared=0.48		Adjusted R-Squared= 0.38	

المصدر :إعداد الباحث باستخدام برمجية EViews7

بالاعتماد على النتائج الموضحة بالجدول رقم (7)، يتضح أن تأثير كل من المتغيرات المستقلة على الناتج المحلي الاجمالي كانت على النّحو الآتي:

أ- الاستثمار المحلي DIt: تشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين نسبةالاستثمار المحلي إلى الناتج ومعدل النمو بالناتج الحقيقي، حيث أن زيادة نسبة الاستثمار المحلي بمقدار1%تؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج الحقيقي بنسبة 0.07%، وهذه النتيجة متوافقة مع النظرية الاقتصاديّة، كما أظهرت النتائج ان نسبةالاستثمار المحلي يتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 5%، من خلال مقارنة قيمة (t) المحسوبة والبالغة (2.07) مع قيمة (t) الجدولية (1,96)، التي سوف يتم الاعتماد عليها لاختبار جميع المعلمات في النماذج المختلفة.

ب- العمالة (GLt): أظهرت نتائج التقديروجود علاقة طردية بين العمالة والناتج المحلي الإجمالي، حيث أن نمو العمالة بـ1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـنسبة 0.51% كما يتمتع متغيرنمو العمالة بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%.

ج- الاستثمار الأجنبي المباشر:(FDIt) تبين أن دوره موجبًا في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وان زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشرالى الناتج ب 1% تؤدي إلى زيادة الناتج بـنسبة 0.44%، وهذا ينسجم مع بعض الاراء الاقتصادية التي ترى بان للاستثمار الاجنبي المباشر آثارًا ايجابية على النمو الاقتصادي، كونها تعد اداة لسد الفجوات التمويلية، وتساهم في زيادة تدفق العملات الاجنبية، والحد من المستوردات، كما تعمل على نقل التكنولوجيا والاساليب الانتاجية الحديثة،ورفع انتاجية عوامل الانتاج (الباشا، 2013).

د- حجم الانفتاح الاقتصادي :(TR) أظهرت نتائج التقدير ان دور الانفتاح الاقتصادي غير معنوي عند مستوى معنوية 5% على الناتج المحلي الإجمالي.

ه- القروض الخارجية (LONt): كشفت نتائج التقدير ان هناك دورًا سلبيًا للقروض الخارجية كنسبة من الناتج في التأثير على الناتج المحلي الاجمالي، حيث ان زيادة نسبة القروض الخارجية بـ1% تؤدي إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بـنسبة 0.05-%،وهذا ينسجم مع ما توصلت الية بعض الدراسات السابقة (الرفاعي، 2006؛ المومني،1987).

و- المساعدات الخارجية (AIDt): وفي ما يتعلق بالمساعدات الخارجية التي تعتبر المتغير الأهم الذي تدور حوله الدراسة،أشارت النتائج إلى وجود علاقة ايجابية، وذات

دلالة إحصائية بين نسبة المساعدات الخارجية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث إن زيادة نسبة المساعدات الخارجية بـ 1%، تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة0.13%.

4-3-2 المعادلة رقم (2).

جاءت نتائج تقدير المعادلة رقم (2)، التي تم من خلالها قياس تأثير مكونات المساعدات الخارجية الرئيسة كنسب من الناتج وهي (منح، ومنح التعاون الفني، والقروض الميسرة) على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، موضحة بالجدول رقم (8) الآتي:

الجدول رقم (8)

نتائج تقدير المعادلة رقم (2) باستخدام طريقة FM-OLS.(2014-1975)

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	القيم التائية	مستوى المعنوية الإحصائية
C	-0.019	-2.9	5%
DI	0.21	11.21	5%
GLt	0.37	18.85	5%
FDIt	0.50	18.71	5%
TRt	-0.006	-0.64	5%
GRt	0.18	7.03	5%
GRTt	1.57	5.67	5%
LOFt	-0.15	-13.8	5%
R-Squared=0.42		Adjusted R-Squared=0.29	

أ- المنح (GR_t): أظهرت النتائج وجود تأثير ايجابي لنسبة المنح على النمو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عند مستوى معنوية 5%، حيث يزداد الناتج المحلي بنسبة 0,18% مع زيادة نسبة المنح بـمقدار 1 %، وهذا يعود إلى كون المنح غير واجبة السداد ولا تتضمن أي التزام بالدفع مستقبلًا، وتستغل للحد من العجز في الموازنة العامة وتمويل بعض المشاريع.

ب- منح التعاون الفني (GRT_t): لقد بينت نتائج التقدير ان تأثيرنسبة منح التعاون الفني إلى الناتج كان إيجابيًا على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي حيث يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,5% كلما زادت نسبة منح التعاون الفني بمقدار 1%.

ج- القروض الميسّرة (GR_t): أظهرت نتائج التقدير بأن للقروض الميسّرة كنسبة من الناتج ذات تأثيرًا سلبيًا على الناتج المحلي الإجمالي وتتمتع بالمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية 5% حيث ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة0. -15% كلما زادت نسبة القروض الميسّرة بمقدار 1%. وقد يعزى ذلك إلى التوجة نحو زيادة الاعتماد على القروض الميسرة، واستخدامها لدعم الموازنة العامة (وزارة التخطيط، تقارير مختلفة).

4-3-3المعادلة رقم (3).

حيث تبين من التقدير الموضح في الجدول رقم (9)، أن تأثيرنسبة المعونات المقدمة من كل من اليابان وأمريكا كانت ذات تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي وبنسبة 2.6% و% 0.77لكل منها على التوالي وهذا ينسجم مع التحليل الوصفي، إذ تعد أمريكا المانح الأكبر للأردن، وقد يكون تأثيرها على النموَ البالغ (0.77%) لكونها تتضمن منحًا نقديًة لدعم الموازنة العامة، وأخرى مساعدات فنية وعينية.

وأما المساعدات اليابانية فإن النتائج تشير إلى قوة أثرها على النموَ(2.6%) لتنوع أشكالها والتركيز على تمويل مشاريع البنية التحتية (الطاقة والمياه) وفي مختلف المحافظات الأردنية (العقبة، والزرقاء، والبلقاء) التي تعدّ ضرورية ومحفزة للنموّ، وتضع أهدافًا مسبقًة لها والقائمة على خفض التكاليف، والمخاطرة وإدامة الصيانة، والمحافظة على البيئة، والمشاركة في وضع الخطط والتصورات المستقبلية (JICA,2014).

في حين كانت نسبة مساعدات مؤسسات الاتحاد الأوروبي تتمتع بالمعنوية عند مستوى 5% وذات تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي حيث ينخفض النموفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة3,8- %، كلما زادت نسبتها بمقدار1%، وقد يعزى ذلك لنوعية المساعدات المقدمة التي تكون على شكل برامج مختلفة (التوأمة، أداة الدعم الفني والتبادل المعلوماتي) (وزارة التخطيط، تقارير المساعدات الخارجية، سنوات مختلفة) وأنها تأتي ضمن برامج مخصصة

لإقليم البحر الأبيض المتوسط واختيار الأردن من ضمنها، إضافة إلى تقيد بعض المساعدات ووضع شروط لتقديمها، (صيام وآخرون، 2005) ولكن هذا لا يقلل من دور وأهمية المساعدات المقدمة من مؤسسات الاتحاد، حيث إنة لابد من وجود آثارًا إيجابية أخرى تنعكس على مفاصل الاقتصاد الوطني والرفاه الكلي ولكنها لا تنعكس في معدلات النمو الاقتصادي، ويدفع الجهات المسؤولة في الأردن لإعادة النظر في مكوناتها واستثمارها على النحو الامثل.

الجدول رقم (9)

نتائج تقدير المعادلة رقم (3) باستخدام طريقة FM-OLS.(2014-1975)

المتغير التابع: النموفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	القيم التائية	مستوى المعنوية الإحصائية
C	0.042	2.63	5%
DIt	0.25	5.7	5%
GLt	0.59	13.44	5%
TRt	0.03	1.27	5%
LONt	-0.09	-12.16	5%
FDIt	0.50	8.03	5%
AIDUSAt	0.77	5.97	5%
AIDJAt	2.62	7.3	5%
AIDEOt	-3.81	-5.55	5%
R-Squared=0.54		Adjusted R-Squared= 0.41	

المصدر :إعداد الباحث باستخدام برمجية EViews7

كما أنه لدى أخذ مجموع المساعدات الثنائية من الشركاء الثلاثة (أمريكا، اليابان، مؤسسات الاتحاد الاوروبي) بينت نتائج التقديرات أن أثرها إيجابي وذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%على الناتج المحلي الحقيقي بمقدار 51,.% (كما في الجدول رقم 10).

يلاحظ من خلال تقدير المعادلات السابقة ان جميع معلمات المتغيرات الداخلة فيها حملت الاشارة المتوقعة لها، وكانت تتمتع في المعنوية الاحصائية وكانت منسجمة مع النظرية الاقتصادية، ما عدا الانفتاح الاقتصادي الذي لم تتمتع معلمته في المعنوية الاحصائية، وكان الهدف من تقدير النماذج السابقة تسليط الضوء على مدى أثر ومساهمة المساعدات الخارجية بانواعها واهم مصادرها على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1975-2014 التي تباين تاثيرها بين الايجابية في بعض الانواع والسلبية في أنواع اخرى (القروض الميسّرة، والمعونات المقدمة من مؤسسات الاتحاد الاوروبي)، فانة يمكن الاعتماد عليها في الوصول إلى التوصيات التي تدفع باتجاة تعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي، وزيادة فعاليتها واستغلالها بالشكل الأمثل.

الجدول رقم (10)

نتائج تقدير المعادلة (4) باستخدام طريقة FM-OLS.(2014-1975)

المتغير التابع: النموفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
المتغيرات المستقلة	المعلمات المقدرة	القيم التائية	مستوى المعنوية
C	0.036	0.93	5%
DI	0.21	2.25	5%
FDIt	0.49	3.09	5%
GLt	0.43	3.97	5%
AIDSUt	0.51	2.14	5%
LONt	-0.06	-4.29	5%
TRRt	-0.046	-0.73	5%
R-Squared=0.53		Adjusted R-Squared= 0.44	

المصدر :إعداد الباحث باستخدام برمجية EViews7

5.النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر المساعدات على النمو الاقتصادي في الأردن، وخلصت إلى النتائج الآتية:

1. كان أثر المساعدات الانمائية والمعونة الرسمية على النمو الاقتصادي إيجابيا خلال فترة الدراسة، وهذا الأثر يتباين بين السلبية والإيجابية وفقًا لأشكالها وأنواعها المختلفة.
2. لدى استعراض أثر المساعدات تبعًا لأنواعها كان أثرالمنح ومنح التعاون الفني إيجابيًا على النمو، (وكان أثر المنح الفنية الاكثر إيجابية) في حين كان أثرالقروض الميسّرة سالبًا.

3. بينت نتائج التقديرات حسب مصادرها أن أثر المعونة الثنائية من اليابان كان الأكثر ايجابية، يليها في ذلك امريكا، بينما كان أثر المعونة المقدمة من مؤسسات الاتحاد الاوروبي سالبًا، ولكن لدى أخذ مجموع المساعدات الثنائية من الشركاء الثلاثة (أمريكا، اليابان،مؤسسات الاتحاد الاوروبي) تبين أن أثرها إيجابي.

4. تنوع أشكال المساعدات المتدفقة للأردن وتعدد مصادرها العربية، والأجنبية، بحيث يعوض التراجع الحاصل من أحد المصادرزيادة من جهة اخرى.

5. يتأثر حجم المساعدات وأشكالها، ومصادرها تبعا لمواقف الأردن من القضايا الإقليمية والدولية، حيث شهد عام 2003 زيادة ملموسة في المساعدات المتدفقة للأردن نتيجة للظروف الأستثنائية (الأمنية، العسكرية، الاقتصادية) المترتبة على احتلال العراق. كما شهدت قفزات واضحة في السنوات الأخيرة جراء الربيع العربي وتدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن.

6. يُلاحظ من تتبع مسار كل من النمو الحقيقي في الناتج المحلي والمساعدات الإنمائية بانهما كانا يتحركان في نفس المسار خلال الفترة 1975-1990، ولكن خلال الفترة التي ما بعد عام 2010، فقد شهدت المساعدات زيادة ملموسة في حين كانت معدلات النمو بطيئة، ويعزى ذلك إلى أن المساعدات تدفقت استجابةً لأزمة اللجوء السوري،ولمواجهة التحديات الاقتصادية المترتبة عليها، ولكنها كانت دون المستوى المطلوب.

بالاعتماد على نتائج الدراسة يمكن طرح التوصيات الآتية:

1- الاهتمام والتركيز للحصول على المساعدات ذات الأثر الايجابي من مختلف الأشكال خاصة اليابانية والامريكية لكونها الأكثر إيجابية، وإعادة النظر في المساعدات ذات الأثر السلبي (المعونات من مؤسسات الاتحاد الاوروبي) للتخلص من المعيقات والعوامل التي تدفع نحو السلبية فيها.

2- مطالبة المجتمع الدولي تحمل تبعات اللجوء السوري للأردن، وتقديم الأموال الكافية لتغطية تكلفة استضافتهم والتبعات المترتبة عليها، خاصة في ظل استمرار الأزمة وعدم كفاية المساعدات المقدمة، واعلان الأردن عن وصوله للطاقه القصوى في استقبال اللاجئين السوريين.

3- اتخاذ الاجراءات المناسبة اللازمة لمواجهة مخاطر تقلب المساعدات وتراجعها خاصة في الفترة المقبلة جراء انخفاض أسعار النفط، وتوجهات الإدارة الأمريكية الجديدة تخفيض مساعداتها الخارجية، واستمرار التحديات الإقليمية.

4- الاستمرار في استخدام الموقع الجيوستراتيجي للأردن للحصول على المساعدات، وابراز الدوافع المختلفة للدول المانحة لحفزها على تقديم المزيد من المساعدات.

تعزيز التوجه نحو الاعتماد على الذات والحد قدر الإمكان من الاعتماد على المصادر الخارجية للتنمية، ضمن استراتيجية وطنية شاملة تقوم على اعتبار المساعدات عنصرًا مكملا وليس ضروريًا للنموّ وزيادة فعاليتها واستثمارها في القطاعات الانتاجية.

المصادر

الباشا، مازن حسن، (2013). **التمويل الخارجي وأثرة على الهيكلية في القطاعات الاقتصادية**، عمان: دار الايام للنشر والتوزيع.

البنك الدولي، الموقع الالكتروني للبنك ,https:// albankaldawli.org.country .indicator,dec/2016

البنك المركزي الأردني ،(2015). **بيانات إحصائية سنوية (1964-2013).**

البنك المركزي الأردني، **(سنوات متعددة). التقرير السنوي.**

حراحشة، عبد المعطي محمد، (2014). أثر المساعدات الخارجية على النمو الاقتصادي في الأردن 1990-2011، **رسالة ماجستير مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد من عمادة الدراسات العليا، جامعة ال البيت.**

الرفاعي، حسين، (2006). آثر القروض والمساعدات الأجنبية على النمو الاقتصاديّ، دراسة حالة الأردن للفترة 76-2005، **رسالة ماجستير مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.**

صادق، عمر، (2010). دور المساعدات الدولية في تحقيق التنمية الاقتصاديّة في الدول النامية، دراسة حالة مصر

والأردن، **رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير من كلية الاقتصاد، جامعة حلب.**

صيام، مأمون واريج ذياب، وسهر الهندواي (2005). **أثر اتفاقية الشركة الأردنية الأوروبية على حركة التبادل التجاري بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي**، عمان: غرفة تجارة الأردن.

المومني، رياض، (1987). **أثر رأسمال الأجنبي والقروض والمساعدات على التنمية الاقتصاديّة التجربة الأردنية للفترة 1968-1985**، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 3(2): 8-9.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي،(2007-2015). **نشرات مختلفة، خلاصة المساعدات الخارجية الملتزم بها من خلال وزارة التخطيط والتعاون الدولي**.

REFERENCES

Abou Al Foul, B. (2008). Foreign Aid and Economic Growth in Egypt and Jordan: An Empirical Analysis, American University of Sharjah, ***Working Paper*** 418.

Boone, P. (1996**).** Politic and The Effectiveness of the Foreign Aid**,** ***European Economic Review***, (40): 289-328.

Burnside, Craig & David Dollar. (2000). Aid, Policies and Growth, ***The American Economic Review***, 90(4): 1-52.

Djankov, Simeon; Jose Garica & Marta Reynal. (2006). Does Foreign Aid Help**?*** *Cato Journal*, 26(1):1-28.

Easterly, William & Pfutze Tobias. (2008).Where Does the Money Go? Best and Worst Practices in Foreign Aid**,** ***Journal of Economic Perspectives***, 22(2): 29-53.

Easterly William. (2003**).** Can Foreign Aid Buy Growth**?** ***Journal of Economic Perspectives***, 17(3): 23–48

Fischer Stanley. (1993).The Role of Macroeconomic Factors in Growth**,** ***National Bureau of Economic Research, Working Paper***,(4565).

Gujarati, D. (2004*).* ***Basic econometrics***,Ed. 4, McGraw-hill, United States.

Hansen, H. & Trape, F . (2001). Aid and Growth Regressions, ***Journal of Development Economics***, 64: 547-570.

Hong, S., & Wagner, M. (2011**).** Cointegrating Polynomial Regression, Fully Modified OLS Estimation and Inference**, institute for advanced studies, Vienna working paper** 264.

Javid, Muhammad &Abdel Qayyum .(2011**).** Foreign Aid and Growth Nexus Pakistan: The role of Macroeconomics Policies, *Pakistan Institute of Development Economics,* ***Pide Working Paper****, 2011:72* .

Jeffrey Scott. (2015**).** ***Is All Foreign Aid the Same*?** An Empirical Comparison of the Effect of Multilateral and Bilateral Aid on Growth, ***Undergraduate Economic Review,*** 12 (3).

JICA, (2014**).** ***JICA's Cooperation for Electricity Sector in Jordan***, JICA Jordan Office.

Malawi A. (2013).The Output Effect of Foreign Aid and Foreign Direct Investment in Jordan: ARDL Modeling Analysis**,** ***Dirasat, Administrative Science***, 40 (2): 522-533 .

OECD, (2015**),** Development cooperation Report, Making partnership coalition for Action. OECD publishing, Paris.

Riddell, R. (2014). **Does Foreign Aid Really Work?** An Updated Assessment, Australian National University, Development Policy Centre, **Discussion paper** (33).

Sachs ,J; McArthur; Schmidt-Traub & McCord, (2004**) .**Ending Africas Poverty Trap. ***Brooking paper On Economic Activity, Washington***, The Brooking Institution, (1): 117-240 .

Saif, Ibrahim & Omet, G. (2005**).** The Fiscal Impact of Aid in the Case of the Jordanian Economiy**,** the University of Jordan, **the Centre for Strategic Studies**.

Sharp, M J. (2014**).** Jordan Background and U.S Relations, ***Congressional Research Service*** ,Washington, DC.

Vogelsang, T a& Wagner, M. (2014) . Integrated modified

OLS Estimation and Fixed-B inference for Cointegrating Regression, ***Journal of econometrics***, 178 (2): 741-760.

Sadiq, O. (2010). The Role of Foreign Aids in the Economic Development in Developing Countries, **Unpublished MA Thesis,** Alepo University, Syria**.**

ALmoumani, R. (1987). The Effect of Foreign Capital, Loans and Foreign Aids on the Economic Development: the Case of Jordan during 1968-1985***, Abhath Alyarmouk, Seroes of Social and Human Science,* 3 (2): 8-19.**

Seyam, M.; Deyab A & Hendawi S. (2005). The Effect of Jordanian European Company Contract on Trade between Joran and European Union, ***Amman Chamber of Commerce*.**

Ministry of Planning and International Cooperation, 2007-2015, **Various Issues.**

Albasha, H. (2013). ***Foreign Finance and its Effect on the structure of the Economic Sector,*** Ed. 1, Alayyam Publisher, Amman.

Central Bank of Jordan, 2015, Annual Data Statistics.

Central Bank of Jordan, Annual Report (Various Issues).

Harahseh, A. (2014**). *The Effect of Foreign Aids on the Economic Growth: The Case of Jordan 1990-2011,*** Unpublished MA Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

Refa'ai H. (2006). ***The Impact of Loans and Foreign Aids on the Economic Growth: The Case of Jordan 1976-2005,*** Unpublished MA Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan.